

اليوم .. الدستورية العليا تفصل في دستورية قانون العزل وقانون انتخابات الشعب



الخميس 14 يونيو 2012 12:06 م

تنظر المحكمة الدستورية العليا الخميس قضيتي دستورية قانون ممارسة الحقوق السياسية والمعروف بقانون العزل السياسي، وأيضا دستورية انتخابات مجلس الشعب[] ويحدد حكم المحكمة في القضيتين مصير انتخابات الرئاسة، المحدد لجولة الإعادة بها يومي السبت والأحد المقبلين، وكذلك يحدد مصير مجلس الشعب وما إذا كان سيتم حله أم لا[] كانت لجنة الانتخابات الرئاسية قد أحالت تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، المعروفة إعلاميا بقانون العزل إلى المحكمة الدستورية العليا، للفصل في مدى دستورتها، وأوقفت اللجنة تنفيذ قرار استبعاد الفريق أحمد شفيق، الذي ينطبق عليه هذا القانون، وأعادته لسباق الرئاسة بعد استبعاده، وهو الذي يخوض جولة الإعادة حاليا مع مرشح الإخوان الدكتور محمد مرسي[] وقد أوصت هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية برفض الدعوى المطالبة بإلحاقها بقانون العزل من لجنة الانتخابات الرئاسية، نظرا لعدم اختصاص اللجنة في ذلك، وفي حال أخذ المحكمة بهذا الرأي ورفضها الدعوى فإن مصير شفيق يصبح مهكما، وقد تستبعده لجنة الانتخابات من السباق وتعيد الانتخابات بين الـ 12 مرشحا الآخرين، لكن هناك توصية أخرى احتياطية من هيئة المفوضين، وهي التأكيد على عدم دستورية قانون العزل، وذلك في حال قبول المحكمة للدعوى والفصل فيها، وفي حال أخذ المحكمة بهذا الرأي فإن الانتخابات تجري كما هي بين مرسي وشفيق دون تغيير، لكن المحكمة قد تقرر أيضا شيئا آخر بخلاف توصيتي هيئة المفوضين، لأن رأي المفوضين غير ملزم للمحكمة[] وقد أوصت هيئة المفوضين بعدم دستورية المواد المطعون عليها من قانون مجلس الشعب، فيما يخص انتخاب الثلث الفردي، وفي حال أخذ المحكمة بهذا الرأي فإن مجلس الشعب يصبح مهكما باحتمال الحل[]